كلمة ونص

ميشيل خياط

صحتي حقي

اعتمدت منظمة الصحة العالمية هذا الشعار، احتفاء باليوم العالمي للصحة، وتشبثت به في سياق احتفالها بذكرى مرور ٥٠عاماً على برنامجها الموسع للتمنيع، أي تطعيم الرضع والأطفال ضد الأمراض الخطيرة، وكانت قد أطلقته في العام ١٩٧٤، ومما لفت انتباهي في رسالة المديرة الإقليمية في منظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط وغرب آسيا الدكتورة حنان حسن البلخي، أنه قد تم اختيار موضوع الشعار للدفاع عن حق كل شخص في أي مكان في العالم، في الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والمعلومات، فضلاً عن مياه الشرب المأمونة والهواء النقي والتغذية الجيدة والسكن الجيد.

وإذا تمسكنا بالخطاب الصحي فقط، فإنه يساعدنا على أن نلح بقوة على طلب المساعدة كي تقوى مؤسساتنا الصحية على الاضطلاع بمهامها الإنسانية النبيلة، بكفاءة أفضل وفعالية أكبر وحتى تستمر في أداء دورها النبيل.

إن من يراجع مشافينا العامة الآن سيدهشه الازدحام الهائل، وسيدرك أنها قد غدت مشافي فقراء ومعدمين، ولا حاجة أبداً للتذاكي بشأن الدعم لمستحقيه، فمن يحتاج إلى تشخيص لمرضه بجهاز الطبقي المحوري ـ مع الحقن ـ ويطلب منه أن ينتظر أربعة أشهر ليأتي دوره ثم أن ينتظر شهرين ليحصل على التقرير الذي يشرح حالته، هو فعلاً فقير جداً وميت مالياً، «فالروح كما يقال عزيزة»، ولو كان يملك مالاً لهرع إلى أقرب دار أشعة خاصة.

وثمة أمثلة أقسى ولاسيما لجهة العمليات الجراحية الكبرى. فالفرق مع القطاع الخاص مذهل ومرعب، بدءاً بالمعاينة مروراً بالأشعة وانتهاء بالعمليات الجراحية.

وإذ نقرأ أن هناك مشروعاً لإصدار قرار يتبنى أسعاراً جديدة لخدمات الوحدات الطبية في المشافي العامة و(الخاصة) يشمل أجور العمليات والصور الشعاعية والعمليات الجراحية، بحجة أنه لم يطرأ على «التسعيرة» إلا تغيير واحد على أجور التحاليل المخبرية منذ العام ٢٠٠٤ وحتى الآن.

والغريب زج القطاع الخاص إذ تتقاضى مشافيه ما يريحها وما تشاء.

أما القطاع العام فلنا معه وقفة حاسمة.

١ـ هناك تشريعات لا تلغي بقرار وزاري، نصت على مجانية الإسعاف وعلاج الأورام السرطانية ومداواتها، والقصور الكلوي المزمن وعمليات زرع الأعضاء كالكلية مثلاً، وعدة امراض نوعية أخرى

٢ـ إن المشافي العامة في مجملها تدريبية وتعليمية، وبهذا المعنى فإن المرضى يقدمون لها خدمات جليلة لا تقدر بثمن، وفي كثير من دول العالم يتقاضى المريض مبالغ ضخمة لسماحه للمتدربين بمعالجته.

٣ـ إن الأجور الشهرية لما يقرب من مليونين وخمسمئة ألف عامل ومتقاعد في الدولة السورية، فقدت قيمتها الحقيقية بسبب النسب العالية جداً للتضخم المالي، وبالتالي فإن الطبابة شبه المجانية في المشافي العامة، هي نوع من الدعم المالي التعويضي المفيد، ما يمنع أي توجه نحو اعتماد أسعار جديدة لخدمات الوحدات الطبية.

ومن المؤسف استخدام عبارة: إن السعي إلى الأسعار الجديدة هو محاكاة للواقع...!

أي واقع...؟ أجور العاملين والمتقاعدين أم المستلزمات الطبية المهربة التي تباع حسب الحدود الأخلاقية للتجار...؟

٤ـ لسنا ضد أن يتقاضى الأطباء وأصحاب المراكز الصحية النوعية الخاصة أو أصحاب المشافي الخاصة، المبالغ التي تريحهم وتؤمن لهم رغد العيش واستمرار الأداء، فهذا كله مفيد وفي مصلحة شريحة كبيرة، تملك مالاً طائلاً أولديها من يساعدها ويرسل لها الحوالات، أو أنها تعمل في التجارة والمهن المربحة.

إن أجرة يوم في العناية المشددة في مشفى خاص هي خمسة ملايين ليرة، ومع ذلك ليست تلك الخدمة متاحة في أي وقت ولمن يشاء، فإن الوصول إليها مشروط بالحصول على موعد مسبق حتى ولو كان المريض في سيارة الإسعاف، ما يعني أن تلك المشافي الخاصة تعمل بالأسعار التي تريدها وتريحها.

وقد يقال: كيف نبقي على شبه مجانية المشافي الحكومية ونطورها..! والجواب بقرع أبواب المنظمات الإنسانية الصحية الدولية وهذا حقنا المشروع بسبب الحرب والحصار ولكوننا دولة مساهمة في ميزانية الأمم المتحدة.

في العام ٢٠١٨ نجحت مديرة مكتب منظمة الصحة العالمية في سورية سابقاً السيدة إليزابيت هوف، بتأمين احتياجاتنا من الأدوية النوعية والأجهزة الطبية وكثير من المستلزمات الطبية.

اقرعوا يفتح لكم.

٩٥ بالمئة من الشكاوى على المشافي الخاصة يتم التنازل عنها بعدما يستعيد الشاكي الفرق الذي دفعه

مدير المنشآت الصحية: أسعار المشافي الخاصة واحدة في الخدمة الطبية ومتفاوتة في الخدمة الفندقية

تكلفة العملية القيصرية في أي مشفى خاص وفق تعرفة «الصحة» بحدود ١٢ ألف ليرة

محمود الصالح

كشف مدير المنشآت الصحية في وزارة الصحة إياد حماد عن تقديم ٦٩ شكوى خلال العام الماضي على المؤسسات الصحية الخاصة، منها مشاف ومراكز طبية، وتمت معالجة جميع هذه الشكاوى من المديرية وفي الأغلب يتم تنازل الشاكي عن شكواه بعد أن يستعيد المبلغ الذي دفعه زيادة على تسعيرة وزارة الصحة، وهذه الحالات شملت ٩٥ بالمئة من الشكاوى المقدمة للوزارة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف حماد: المديرية لا تتدخل في مسألة تنازل الشاكي عن شكواه، ونحن نهتم برضى متلقي الخدمة، وفي حال رضاه لا يبقى للشكوى أي مفعول، لأنه لا يوجد في هذه المخالفات شيء اسمه حق عام، وما دام أن صاحب الشكوى تنازل عن شكواه يطوى الموضوع من المديرية.

وعن آلية حساب بدل الخدمة بين حماد أنه يتم وفق التعرفة الطبية الصادرة في عام ٢٠٠٤ التي حددت قيمة الوحدة الطبية، التي عرفت كل عمل طبي بوحدات طبية محددة، حيث يتم اعتماد تلك المبالغ للإقامة والعمليات والتحاليل وكل شيء باستثناء المواد المستهلكة التي يستخدمها المريض، فهذه تحسب وفق الفاتورة التي يبرزها المشفى إلى لجنة التحقيق في الشكوى، وكل ما زاد عن ذلك يعاد لصاحب الشكوى.

وأضاف: اليوم تكلفة العملية القيصرية في أي مشفى خاص محددة وفق تعرفة وزارة الصحة بحدود ١٢ ألف ليرة، أما في الواقع فلا يمكن أن نعرفها إلا في حال تقديم شكوى من متلقي الخدمة، مشيراً إلى أنها تختلف التسعيرة من مشفى لآخر وفق الجودة الفندقية وليس الجودة الطبية، لأن الخدمة الطبية التي تقدم في جميع المشافي الخاصة واحدة، وأجور الأطباء والتخدير والعمليات واحدة في جميع المشافي وفق تعرفة وزارة الصحة.

وعن كيفية معالجة ارتكاب الأخطاء الطبية في المؤسسات الصحية الخاصة أشار إلى أن المديرية غير معنية بمعالجة الأخطاء الطبية التي ترتكب من الأطباء، وتتم مراسلة نقابة الأطباء في المحافظة المعنية، وبدورها تحقق في الحالة وتوافي المديرية بتقرير عنها، وهذا الأمر مطبق في القطاعين العام والخاص.

> لا يحق للأطباء المتدربين العمل في المشافي الخاصة

وعن قيام شخص بعمل طبي وهو غير مؤهل لذلك أكد أن هذا مخالف في القانون وهناك عقوبات ناظمة لهذه الحالات وتطبق على من يقوم بأي عمل أو خدمة طبية وهو غير مؤهل لذلك علمياً وقانونياً، وحتى الأطباء المقيمون في المشافي العامة ممن لديهم ترخيص مؤقت بالعمل الطبي لا يمكنهم القيام به إلا بإشراف طبيب مختص.

وحول أحقية الأطباء المتدربين العمل في المشافي الخاصة أو المراكز الطبية نفى حماد ذلك، لأن أي طبيب يعمل في المشفى الخاص لابد أن يكون حاصلاً على ترخيص مزاولة المهنة وهذا الترخيص لا يعطى للطبيب المتدرب، وما جرى في حلب حول إعادة استخدام وتعقيم المستهلكات الطبية متابع من وزارة الصحة والقضاء، وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية المطلوبة بحق المقصرين سواء المشفى أم الأطباء أو الفنيين أو الأشخاص الذين يظهر لهم علاقة بذلك.

وحول تطور الخدمات وتوسع المؤسسات الصحية الخاصة أكد مدير المنشآت الصحية أن هناك تطوراً نوعياً في أداء المؤسسات الصحية الخاصة، وهناك توسع أفقي وعمودي في القطاع الصحي الخاص، حيث يتم منح تراخيص للمشافي الخاصة في أبعد نقطة من البلاد، ويتم تبسيط الإجراءات في منح التراخيص وسرعة إنجازها لتشجيع الجميع لإقامة مؤسسات صحية خاصة.

٣ مليارات ليرة تكلفة أكشاك جرمانا

رئيس البلدية لـ«الوطن»: مشكلة الأكشاك في المدينة لا تتوقف عند نقلها إلى المكان المخصص لها

عبد المنعم مسعود

أكد رئيس بلدية جرمانا كفاح الشيباني أن مشكلة الأكشاك في المدينة لا تتوقف عند نقلها إلى المكان المخصص لها وفقاً لتعميم وزارة الإدارة المحلية بنهاية شهر حزيران، موضحاً أن المكان الذي تم إيجاده حالياً في كشكول لا يستوعب سوى ٤٢ كشكاً، على حين أن عدد الجرحى والشهداء المستحقين للأكشاك يتجاوز ٦٠٠.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار الشيباني إلى أنه وفقاً للدراسة التي أجرتها البلدية فإن تكلفة الكشك تصل إلى ١٩ مليون ليرة ما يعني أن البلدية مطلوب منها مبلغ ٣ مليارات ليرة لإنجاز الأكشاك، وبالتالي تأجيرها لذوي الشهداء والجرحى وهذا مبلغ كبير لا يمكن تأمينه من البلدية، مضيفاً: وعدنا من الوزارة بإعانة لنتمكن من إنجاز ذلك.

وبين الشيباني أن موضوع منطقة الدخانية يخضع للقانون رقم ٣ الخاص بالتطوير العقاري وبالتالي لا تستطيع البلدية أن تفعل شيئاً بهذا الخصوص.

وفيما يتعلق بمشكلة الصرف الصحي في الحارة الخامسة في كرم الصمادي بين الشيباني أن المشكلة ستحل بمجرد المصادقة على العقد من اللجنة المختصة في محافظة ريف دمشق، معرباً عن أمله بأن تتم المصادقة على العقد وبالتالي المباشرة به نهاية الأسبوع القادم.

وأوضح أن البلدية تقوم بما تستطيع من خلال إرسال الصاروخ والعمال لفتح خط الصرف الصحي في الحارة، لكن المشكلة أن الخط مكسور ويحتاج إلى تبديل وهذا الأمر ينتظر المصادقة على العقد لكي يبدأ المتعهد أعماله.

وكشف الشيباني أن حي كرم الصمادي يحتاج إلى تبديل كامل شبكة الصرف الصحي وتكلفة ذلك تصل إلى ٩٠٠ مليون ليرة، مؤكداً أنه تم رفع العقود بانتظار تصديقها من الوزارة إذ توجد ٥ عقود صرف صحي للمدينة ولم تتم الموافقة حتى الآن سوى على ٣ عقود تمت المباشرة بها في الشارع العام والجناين والخنيدق.

ووفقاً لرئيس البلدية فإن عدد عقود الصيانة الزفتية المنتظر الموافقة عليها للمدينة يبلغ ١٠ عقود لم تصدق حتى الآن، على حين أن ما يتم العمل فيه حالياً هو ١٠٠ متر زفت متبقية من الربع الأول تم تجييرها لصيانة بعض الحفر في الشارع العام.

مسؤولو محافظة القنيطرة يزورون المنطقة الصناعية لالتقاط الصور!

غياب مسؤولين عن اجتماع تجار القنيطرة بسبب اعتراضهم على طريقة الدعوة.. ومدير المنطقة الصناعية يرفض الاجتماع معهم!

القنيطرة- خالد خالد

صعوبات كثيرة عرضها أعضاء الهيئة العامة لغرفة تجارة وصناعة القنيطرة خلال اجتماعها العادي السنوي، وبغياب جميع المسؤولين والمعنيين في محافظة القنيطرة وذلك بسبب اعتراضهم على طريقة الدعوة التي تلقوها من الغرفة، ولذلك بقيت المعوقات عالقة حتى إشعار آخر.

وبالعودة لأبرز الطروحات التي تركزت على الارتفاع الكبير بأسعار المازوت الصناعي من الشركة الموزعة والتي أصبحت أسعارها تعادل أسعار السوق المحلية «السوداء»، كما أن سعره أصبح أعلى من سعر دول الجوار، ما ينعكس سلباً على العمل ومنافسة منتجات تلك الدول وصعوبة التصدير، إضافة إلى معاناة الصناعيين بنقل المواد الداخلة في الإنتاج أو المصنّعة من وإلى محافظة القنيطرة بسبب الإجراءات المتخذة من بعض الجهات بسبب خصوصية المحافظة، حتى إن بعض أصحاب الآليات والشركات الناقلة يرفضون التوجه إلى القنيطرة بسبب التشدد بالإجراءات!؟

وأشار بعض الصناعيين إلى وجود عدد من دوريات الجمارك على طريق دمشق- القنيطرة، وكل دورية تتعامل بمزاجية مع أصحاب المركبات الذين يخضعون للتفتيش من كل الدوريات، مطالبين بضرورة التنسيق بين الدوريات وأن تقوم دورية واحدة بالتفتيش والتدقيق بالبيانات وليس كل الدوريات لأن ذلك يربك عمل الصناعي الذي ينتج بالمنطقة الصناعية.

كما اشتكى العديد من الصناعيين والمكتتبين بالمنطقة الصناعية في الحلس من تجاهل محافظة القنيطرة لمطالبهم بعقد اجتماع مع إدارة المدينة الصناعية والمعنيين بالمحافظة للوقوف على الصعوبات والمشكلات التي يعانون منها وبهدف الإقلاع الفعلي بالعمل في المدينة، مشيراً إلى أن هذا الطلب تقدموا به من أكثر من عام ولم يلق آذاناً مصغية.

وأكدوا أن بعض مشروعات البنى التحتية سيئة التنفيذ كخزان المياه الذي يرشح منه المياه، ومخالفة مدير مؤسسة المياه لتوجيهات المحافظ، بعد أن تم الاتفاق بين الصناعيين في المنطقة الصناعية والمؤسسة في عهد المدير السابق على أن يتم استجرار المياه من خط الضخ بشكل مباشر، إلا أن مدير المؤسسة الحالي قام بإغلاق الخطوط المنفذة على خطوط الضخ وتوجيه إنذار للصناعيين ومخالفتهم، علماً أن الخزان الذي تم تنفيذه بالمنطقة الصناعية بالحلس لم يتم استثماره حتى تاريخه لاستفادة الصناعيين منه رغم العيوب التي ظهرت فيه ورشح المياه منه بسبب التنفيذ السيئ.

وأكدوا أن مسؤولي المحافظة يأتون إلى المنطقة الصناعية لالتقاط الصور فقط مع زوار المحافظة من وزراء ومسؤولين، ودعم المنطقة الصناعية يتم بجهود شخصية منهم والذين يطلبون لقاء مع إدارة المنطقة ولكن لا أحد يستجيب لطلبهم منذ عام.

كما طالب عدد من التجار والصناعيين بضرورة دعم الصناعة والإسراع بإنجاز المنطقة الصناعية في القنيطرة، وتقديم كل التسهيلات اللازمة لإنعاش الحركة التجارية والصناعية، وتخفيض رسوم تعرفة الكهرباء التي تم رفعها مؤخراً لكونها ستنعكس سلباً على الأسعار، وبالتالي على المواطن وعلى عمليات التصدير والمنافسة مع المنتجات في الدول المجاورة.

ودعا رئيس غرفة تجارة وصناعة القنيطرة عماد أحمد قاسم إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل مرور التجار والصناعيين والمستثمرين من وإلى المحافظة وذلك لتكثيف أعمالهم لإنعاش الاقتصاد على أرض المحافظة والذي بدوره يؤدي إلى توفير الأيدي العاملة، مبيناً أن مطالب الصناعيين والتجار سيتم رفعها للجهات المختصة والتنسيق مع المحافظة لمتابعتها.

من جهته بيّن عضو مجلس الإدارة وخازن الغرفة أحمد السعيد أنه رغم حداثة غرفة تجارة وصناعة القنيطرة إلا أن دورها واضح في المساهمة بنشاط كبير في العمل على توفير الخدمات اللازمة للعاملين في القطاعين التجاري والصناعي وتشجيع الاستثمار بالقنيطرة، مشيراً إلى القيام بالدور المطلوب في تطوير وتوثيق الصلة بين المجلس والمنتسبين إلى الغرفة لتوفير أكبر قدر من التواصل البناء بين الدولة ومؤسساتها وبين القطاعات المهنية التجارية العاملة في مجال التجارة الداخلية والخارجية.

من جهته لفت فايز الحسين مندوب اتحاد غرف التجارة السورية ورئيس غرفة تجارة وصناعة الرقة إلى ضرورة العمل على إيجاد الحلول لمختلف الصعوبات والمعوقات التي تواجه عمل الصناعيين والتجار في المحافظة، وذلك من خلال التواصل مع الجهات الحكومية المعنية، ومن خلال طرح المشكلات واقتراح الحلول والتعاون في تطبيقها، مؤكداً حرص اتحاد غرف التجارة على تلبية مطالب الغرف التجارية فيما يخص دعم الصناعيين والتجار.